دفاتر الرزق الإحباسية والجيشية
وأهميتها الأرشيفية والتاريخية [١]

د.عماد بدر الدين أبو غازى

مدخل:

وصلت إلينا مجموعات مهمة من الدفاتر المالية التى ترجع إلى العصر العثمانى، والمقصود بالدفاتر المالية فى مصطلح المشتغلين بدراسة الوثائق[٢]، تلك الدفاتر التى تستخدم فى جهات الإدارة المختلفة، والتى تسجل فيها موارد الدولة المالية ومصارفها، أو أوضاع الحيازة الزراعية والملكيات العقارية بهدف ضبط الضرائب وتسجيلها، وقد آلت معظم هذه المجموعات الآن إلى دار الوثائق القومية بالقاهرة، حيث تحتفظ الدار، ضمن ما تحتفظ به، بأعداد كبيرة من دفاتر الإدارة المالية التى حررت فى الفترة الممتدة من منتصف القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) إلى أواخر القرن الثالث عشر الهجرى (التاسع عشر الميلادى) أى فترة العصر العثمانى وعصر أسرة محمد على، وقد انتقلت جل هذه الدفاتر إلى دار الوثائق القومية من دار المحفوظات العمومية[٣]، على مراحل متلاحقة منذ إنشاء دار الوثائق القومية سنة ١٩٥٤[٤] ، ولا يزال جزء من هذه الدفاتر فى دار المحفوظات إلى الآن[٥]، ويدور هذا البحث حول وحدة أرشيفية ـ صغيرة الحجم كبيرة الأهمية ـ تنتمى إلى هذا النوع من الدفاتر المالية، وهى الوحدة المعروفة باسم "الرزق"[٦].

التعريف بالوحدة الأرشيفية:

تتكون هذه الوحدة من عدد من الدفاتر التى أنشئت فى العصر العثمانى، وهى من بين هذه الدفاتر التى انتقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق

القومية، وتشكل جزءاً من مكونات مجموعة أرشيفية فرعية، هى مجموعة "ديوان الروزنامة"[٧]، وقد حفظت هذه المجموعة عند انتقالها إلى دار الوثائق القومية فى إدارة الوثائق الخاصة[٨]، إحدى الإدارات الست التى تتوزع بينها مجموعات دار الوثائق القومية[٩]، إلا أن المجموعة أعيد ترتيبها فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى بعد انتقال دار الوثائق إلى مبناها الجديد، وتم إدراجها تحت المتكاملة الأرشيفية لديوان المالية[١٠] ـ وهى ضمن وثائق إدارة الإنتاج ـ لتحتل بذلك موضعها الطبيعى ضمن مجموعات دار الوثائق القومية؛ فإدارة الإنتاج ـ من بين إدارات دار الوثائق القومية ـ هى التى تضم الوثائق الناتجة عن عمل المؤسسات المالية والاقتصادية، أو تلك الوثائق التى تتعلق بالأنشطة الإنتاجية والاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة، وتتكون هذه الإدارة من عشر متكاملات أرشيفية[١١]، ومعظم وثائق تلك المتكاملات ودفاترها ترجع إلى القرن التاسع عشر، وإن كان بعضها يرجع إلى العصر العثمانى، وبعضها الآخر يمتد إلى القرن العشرين؛ وهذه المتكاملات الأرشيفية هى:

١ ـ ديوان المالية.

٢ ـ ديوان الإيرادات.

٣ ـ ديوان الأخشاب.

٤ ـ ديوان تجارة ولى النعم.

٥ ـ دائرة محمد سعيد باشا.

٦ ـ مجلس تجار مصر.

٧ ـ ديوان الجفالك.

٨ ـ الدائرة السنية.

٩ ـ دائرة إلهامى.

١٠ ـ ديوان التجارة والزراعة والمبيعات.

وتضم المجموعة الأرشيفية لديوان الروزنامه ثلاثة عشر ألف مادة أرشيفية، موزعة على خمس وحدات أرشيفية[١٢]، من بينها الوحدة الأرشيفية المعروفة باسم الرزق والتى تتكون ـ حتى الآن ـ من ثمانية وثلاثين دفترا وفقا للتصنيف الذى وضعته دار الوثائق [١٣]، وتنقسم الوحدة الأرشيفية للرزق إلى وحدتين فرعيتين: الوحدة الفرعية الأولى، دفاتر الرزق الإحباسية وعددها أربعة وعشرين دفترا، والوحدة الفرعية الثانية وتسمى الرزق الجيشية وعدد دفاترها أربعة عشر دفترا.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد وضع هذه الوحدة الأرشيفية وفقا للمستويات المتعددة للترتيب فى دار الوثائق القومية على النحو التالى[١٤]:

ويعبر هذا الترتيب إلى حد بعيد عن الشكل الذى أنتجت به الوثائق فى جهاتها الأصلية[١٥]، فدفاتر الرزق بنوعيها أنشئت فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى واستمر استخدامها حتى القرن التاسع عشر[١٦]، وكانت تعد نوعا من أنواع دفاتر مساحة الأراضى الزراعية المستخدمة فى ديوان الروزنامه، والتى يتم من خلالها إثبات أوضاع الحيازة، وحقوق الدولة وحقوق الحائزين [١٧]، وقد كان ديوان الروزنامه يتبع نظارة المالية فى مراحله الأخيرة منذ سنة ١٢٦٥ هـ[١٨].

نظام الرزق:

ونظام الرزق الذى تسجله هذه الدفاتر هو أحد أشكال الحيازة الزراعية التى عرفتها مصر فى العصور الوسيطة، والرزق الإحباسية هى أراضى كانت الدولة تمنح حق استغلالها والاستفادة من ريعها لجهة من الجهات الخيرية الدينية أو الخدمية، مثل: المساجد والخانقاوات والأديرة والمدارس والمارستانات، أو كانت تمنحها لشخص من الأشخاص الذين يؤدون خدمات عامة للدولة أو للناس، كالمدرسين والفقهاء وخطباء المساجد والقضاة، أو لذرية هؤلاء الأشخاص، دون أن يمتلك أيا من الحائزين للرزق رقبة الأرض، وهى من هذه الزاوية بالتحديد تشبه الأوقاف الخيرية التى توقف من أملاك بيت المال[١٩]، بينما تختلف الرزق الإحباسية عن الأوقاف من أملاك بيت المال فى عدة جوانب دقيقة، منها: إن الرزق يجوز استردادها، بينما الأوقاف لا يجوز حلها فى أغلب الأحيان، كما أن الوقف من أملاك بيت المال يصدر عن السلطان أو من يوكله بحجة وقف محكوم بها لدى أحد القضاة الشرعيين، بينما تمنح الرزقة الإحباسية بمرسوم من الأمير الدوادار الكبير عادة، كما أن الأوقاف تخرج من ملك بيت المال بينما تظل الرزق الإحباسية فى ملكه من الناحيتين الشرعية والفعلية، والأصل أن تكون هذه الرزق معفاة من الضرائب، وتحصل الجهة المستفيدة أو الشخص المستفيد على ريعها بالكامل، إلا أنه يبدو أن هذا الوضع

تغير منذ أواخر عصر سلاطين المماليك البحرية وأصبحت هذه الرزق تخضع للضرائب فى بعض الأحيان، وعموما فقد كان من حق الدولة استرداد الرزق فى أى وقت، وكانت الرزق الإحباسية تخضع فى إدارتها لديوان الأحباس، بينما يحصل من منحت له على ريعها، ويبدو مما ورد فى دفاتر الروزنامة العثمانية، إن هذه الرزق كانت تمنح لحائزيها فى عصر المماليك الجراكسة بمرسوم دوادارى يصدره الأمير الدوادار الكبير، وفى حالة وفاة المستفيد من الرزقة دون النص فى المرسوم الذى منحت له الرزقة به على أيلولتها لورثته من بعده، كان لابد من صدور مرسوم جديد لتحديد وضعها(٢٠).

أما الرزق الجيشية فتختلف عن الرزق الإحباسية فى أنها تمنح من ديوان الجيش أو ديوان الجيوش المنصورة، كما كان يسمى فى بعض الوثائق، وكان منحها يتم على سبيل الانتفاع بالريع فقط مثلها فى ذلك مثل الرزق الإحباسية(٢١)، وكانت تمنح عادة للأمراء المتقاعدين ولأسر الأمراء الراحلين كنوع من المعاش، وإن كانت الوثائق المملوكية والدفاتر العثمانية قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بعض هذه الرزق كانت بأيدى أمراء غير متقاعدين، بل كان بعضهم يتولى مناصب كبرى فى الدولة(٢٢).

وتحتوى هذه الدفاتر على معلومات وافية عن الحيازة الزراعية، وليس فقط عن أراضى الرزق فى العصر العثمانى، حيث يغطى كل دفتر من دفاتر هذه المجموعة إقليم من أقاليم مصر أو عدة نواحى فى إقليم، والبيانات المسجلة فى الدفاتر تشمل مساحة كل ناحية من النواحى وتوزيع أراضيها على أشكال الحيازة المختلفة من رزق وأملاك وأوقاف وإقطاعات، مع ذكر المستندات والحجج والوثائق الدالة على ذلك وتواريخها، ويبدأ كل دفتر بفهرس بأسماء النواحى المسجلة فيه، مع ذكر رقم الصفحة التى يرد فيها الحديث عن الناحية، وبأعلى صفحة الفهرس يشار إلى المصدر الأساسى للبيانات، مثلما نجد فى دفتر أول

البهنساوية إحباسى[٢٣]، حيث ورد النص التالى:

فهرسة النواحى

بالجلد الأول من إقليم البهنساوية بالوجه القبلى نقلا من دفتر الإجمال زمن الجراكسة المستقر عليه الحال إلى أخر شهر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وثمان ماية

وقد اعتمدت هذه الدفاتر فى بياناتها الأساسية على مصدرين: أولهما دفاتر الإدارة المالية فى عصر دولة المماليك الجراكسة، وهى الدفاتر التى دونت للمرة الأخيرة فى ذلك العصر سنة ٨٩١ هـ، زمن السلطان الأشرف قايتباى، أما المصدر الثانى فهو دفاتر التربيع لسنة ٩٣٣ هـ، التى وضعت فى بدايات العصر العثمانى فى مصر، وكانت تضاف إلى البيانات المنقولة عن هذين المصدرين التغيرات التى تطرأ على وضع الأراضى الزراعية فى كل ناحية من النواحى قطعة بقطعة، وقد دونت الدفاتر بالعربية أساسا مع وجود بعض النصوص مدونة باللغة التركية.

والنموذج التالى من دفتر ثالث الغربية إحباسى[٢٤] يوضح الأسلوب المتبع فى تحرير الدفاتر:

أمـا عـن الشكل المادى للدفـاتر، فـهى دفـاتـر مـجلدة تبلغ أبعـاد الغـلاف الخارجى للدفتر ٤٢ × ١٥ سم تقريبا، ويتراوح عدد صفحات الدفتر ما بين ٨ صفحـات و٣٢٠ صفحـة للدفـتر الواحد، وقد ألصقت بطاقات بيانات الدفاتر عليها فى مرحلة حفظها فى دار المحفوظات[٢٥]، وسجلت على الصفحة الأولى من كل دفـتـر بيـانات للحـفظ، دونت فى فـتـرة تاليـة للعـصـر الذى حـررت فـيـه الدفـاتـر، وتشـيـر هـذه البـيـانات إلـى أسلوب الحـفظ المتـبع فى دار المحـفـوظات العمومية[٢٦]، وقد تعرضت بعض صفحات هذه الدفاتر للتلف وتم ترميمها ـ أثناء وجـودها فى دار المحـفـوظات على الأرجح ـ وقـد ترتب على التـرميم وضـع بعض الملازم فى غـيـر أمـاكنهـا الصـحـيـحـة، بل فى بعض الأحـيـان وضـعت فى غـيـر دفـاتـرها، الأمـر الذى أدى إلى بعض الأخطاء فى ترتيب المجـمـوعـة وفى الوصف الأرشيفى لبعض عناصـرها، وفى استقاء المعلومات منها ما لم ينتبه الباحث إلى أخطاء الترتيب[٢٧]، من ذلك على سبيل المثال ما نلاحظه من أن أحد الدفاتر فى الوحدة الفـرعية للرزق الجيشية مصنف على أنه دفتر محاسبة أوقاف٢٨، بينما هو أربع صفحات مزدوجة من دفتر من دفاتر الرزق الجيشية به عدة نواحى من أسيوط تبدأ بحرف البـاء أولاها بنى مر، وهى الصـفـحـات من صـفـحـة ١٦ إلى صفحة ١٩ من هذا الدفتر، مجلدة بمفردها تجليدا حديثا، ومغلفة بغلاف من الورق المقوى الملون، بأسلوب تجليد الكتب الذى كان شائعا فى النصف الأول من القرن العشرين.

وفيما يلى نشر لنموذج من الصفحة الأولى من الدفتر والتى تحمل رقم ١٦: صفحة ١٦ ب[٢٩]:

وقفـــــــــــــــــــ

المرحوم طقـتـمـر دوادار الملك الصـالحـى بموجب مكتوب رق مـخيـط تاريخـه حـادى عشـرين ربيع الآخرة سنة ٧٤٥ وقف ذلك على نفسـه أيام حياته ومن بعده

يصــرف ريعـه فى بـر وقـربات وأجـور ومــثــوبات مما أصل ذلك بمكاتيب الآتى ذكرها فيه

بناحيـــــــة

بنى مر وكرما ومن أراضى الخصوص

من البر الشرقى من الأعمال الأسيوطية

٦٩٠ (٣٠)

كما أن هناك دفترا مصنف باعتباره دفتر شبين الكوم جيشى[٣١]، يبدأ بصفحات من ولاية المنوفية أولها ناحية شبين الكوم، ومدون على غلافه الداخلى النص التالى:

حدود

دفتر نواحى وقف وملك

من سنة ٨٦٥ وما بعدها يخص

الرزق جيشى

ورغم أن الدفتر ما زال بتجليده الأصلى مجلد بجلدة بنية اللون عليها جامة مضغوطة، وهو بحالة جيدة عموما، إلا أنه يبدو أن الدفتر قد أعيد تجليده بعد إضافة عدة ملازم ليست من محتوياته، فبعد الصفحات القليلة الأولى التى تحوى بيانات عن أراضى بالمنوفية، يصادفنا فهرست لدفتر مختلف معنون على النحو التالى:

فهرســــــــت

ما يتضمنه الجزو السابع من الأملاك والأوقاف

ويتكشف لنا أننا أمام دفتر بأسماء الواقفين والملاك وأصحاب الرزق مرتبة ترتيبا هجائيا، ويضم الأسماء من حرف النون إلى حرف الياء مع تحديد ما يخص كل حائز من أراضى فى الأقاليم المختلفة.

وتوضح النماذج التالية أسلوب التدوين فى هذا الدفتر[٣٢]:

ورقة ١٨ ظ

وقفـــــــــــــــــ

نوروز السيفى قانى باى البهلوان بمكتوب ورقا شاميا تاريخه عاشر شعبان سنة ٩١٦

من الخامس من التذاكر[٣٣]

بناحيـــــــــة

جروان بالمنوفية حصة قـدرها نصف حصة

من حصة كاملة هى جزو واحد من ستة عشر جزو

وقفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

نوروز من ملباى الظاهرى بمكاتيب شرعية

من الخامس من التذاكر

ما شهد بـــــــــــــــــــــــــــــــــــــه

مكتوب تبايع من بيت المال المعمور مؤرخ باطنه بالثامن والعشرين من جماد آخر سنة ٨٦٤ بهامش ظاهره وأدناه فصل إيقاف تاريخه خامس عشر رجب سنة تاريخه

بناحيـــــــــــــة

بنى واهلة بالمنوفية حصة قدرها

قيراط وربع قيراط ونصف ثمن

قيراط من أصل أربعة وعشرين

قيراطا شايعا

بناحيـــــــــــــة

كنيسة مبارك بالبحيرة حصة قدرها

لم تك

له إفراج بموجب عدم

وضع يد المستحقين على ذلك

وكتب مرسوم بالكشف والتحرير

تاريخه حادى عشرين شعبان سنة ٩٥٨

بناحيـــــــــــــة

فيشا بالشرقية حصة قدرها قيراط واحد

من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايعا

ورقة ١٩ب

وما شهد بـــــــــــــــــــــــــه

مكتوب تبايع من بيت المال المعمور مؤرخ باطنه بالخامس من شهر شعبان المكرم سنة ٨٦٦ بهامش ظاهره وأدناه فصل إيقاف تاريخه سادس عشر ذى الحجة الحرام ٨٦٦

بناحيـــــــــــــة

فيشا الكبرى بالمنوفية حصة قدرها ربع سبع من أصل سبعة أسباع شايعا

بناحيـــــــــــــة

منية موسى بالمنوفية حصة قدرها ثلاثة أعشار من أصل عشرة أعشار شايعا

وقفـــــــــــــــــــــــــــــ

نوروز ابنت عبد الله عتاقة أم جان بن سليمان بن عثمان العثمانية المعروفة بوالدة خوند العثمانية بمكتوب رقا مخيطا تاريخه خامس جمادى الآخرة سنة ٨٦٤

من الخامس من التذاكر

بناحيـــــــة

أهناسيه الصغرى المعروفة بالحضرى

وفى كفرها بالبهنساوية بالوجه القبلى

حصة قدرها التسع وهو جزو واحد

من تسع أجزاء هى أربعة وعشرين قيراطا

شايعا فى سلايخ الأراضى المذكورة

وهذا نموذج آخر من نفس الدفتر:

ورقة ٩٢ ظ

وقف

المرحوم يلبغا العمرى الأتابكى بموجب حجة شرعية تاريخها سابع رمضان سنة ٩٦٩

من الثانى من القطع الأراضى

ناحية

محلة هبوك بإقليم البحيرة رزقة طين سواد

معروفة بالحكر الكاينة بأراضى الناحية المذكورة

ملك

يوحنا بن حنين ابن جرجس النصرانى اليعقوبى عرف بابن بركة بمكتوب تاريخه تاسع رجب سنة سبع وخمسين وتسعماية

سنة ٩٦٥

جميع قطعة أرض

طينا سوادا كاينة بأراضى كوم الريس المعروفة قديما

بعبد الواحد الطحان الصعيدى التى مساحتها

واحد

وما بها من بنا البير الما المعين الرومانية المربعة

والزريبة والحوض المحصور جميع بحدود أربعة

القبلى	والبحرى
ينتهى إلى كوم الريس	ينتهى إلى أرض تعرف
المعروفة بالثلاثة	بخليل بن الغيطان
	بجوار البركة

والشرقى	والغربى
ينتهى إلى طين وقف	ينتهى إلى جسر فاصل
جانم التاجر	بين هذه الأرض وبين
	البركة

ورقة ٩٣ ب(٣٤)

وقف

يوسف بن على الركابى بمكتوب رقا مخيطا تاريخه ثامن عشرين شهر رجب الحرام ٧٩٥ تبايع من بيت المال المعمور على الواقف بهامش ظاهره فصل إيقاف تاريخه حادى عشرين شوال سنة ٧٩٨

من الخامس من التذاكر

بناحية

شبرا تينى بالغربية حصة قدرها الربع من أراضى الناحية

ومن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى من باش بغا وأخته عايشة المدعوة شقرا بمكاتيب شرعية يأتى بيانها فيه

من الخامس من التذاكر

ما وقفـــــــــــــــــــــــــــــــه

يوسف المذكور بمكتوب ورقا حمويا المؤرخ باطنه برابع عشر شهر شعبان المكرم سنة٨٧٠

بناحيـــــة	بناحيـــــة
صرو بالغربية حصة قدرها حصة ونصف حصة من أصل ستة عشر حصة شايعا	قليب أبيار بجزيرة بنى نصر بالمنوفية حصة قدرها حصة ونصف حصة من أصل عشرين حصة شايعا

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نحدد دفاتر الوحدة الأرشيفية للرزق على النحو التالى:

أولا: الوحدة الفرعية الأولى، دفاتر الرزق الإحباسية وعددها أربعة وعشرين دفترا:

ثانياً: الوحدة الفرعية الثانية وتسمى الرزق الجيشية ويصبح عدد دفاترها ثلاثة عشر دفترا، بيانها كتالى:

أهمية الدفاتر كمصدر تاريخى لدراسة عصر المماليك:

هذا ولا تقتصر أهمية هذه الوحدة الأرشيفية من الناحية التاريخية على ما تقدمه لنا من معلومات مفصلة عن نظام الرزق وما أصابه من تطور خلال العصر العثمانى، بل يمتد المجال الذى تغطيه هذه الوحدة موضوعيا وزمانيا، فموضوعات هذه الدفاتر لا تقف عند أراضى الرزق فحسب، بل نستطيع من خلالها أن نتعرف على صورة مفصلة ودقيقة عن أوضاع الحيازة الزراعية بأشكالها المختلفة، وما طرأ عليها من تحولات طوال الحقبة العثمانية، أما من الناحية الزمانية فإن الدفاتر تقدم للمؤرخين المنشغلين بتاريخ مصر فى عصر المماليك معلومات تاريخية مهمة للغاية، ولكن كيف تفيد هذه الدفاتر فى دراسة تاريخ عصر سابق على تدوينها؟

من المعروف أن الغالبية العظمى من وثائقنا التى ترجع إلى الفترة السابقة على الاحتلال العثمانى قد فقدت، وما وصل إلينا وثائق متفرقة من هنا وهناك، ولم تصلنا مجموعات أرشيفية مكتملة، ومعظم ما وصلنا وثائق خاصة، فغالبية الوثائق العامة فقدت باستثناءات بسيطة، ومن ضمن الوثائق التى فقدت وثائق الإدارة المالية ودفاترها، وبالتالى لم يعد لدينا مصدر أولى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والنظام المالى، ولا يختلف حال مصر فى هذا الأمر عن باقى العالم العربى[٣٦]، ومن هنا يأتى البحث عن مصادر عصور تالية للاعتماد عليها فى التعرف على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى عصر المماليك.

ولا شك فى أن اعتماد دفاتر الرزق على مصادر وثائقية ترجع إلى عصر المماليك، واستقائها لقسم كبير من بياناتها من هذه المصادر، بل وتضمين نصوص كاملة منها داخل الدفاتر، كل ذلك جعل منها مصدرا غنيا بالمعلومات عن عصر المماليك، فماذا تقدم هذه الدفاتر؟

إن دراسة هذه الدفاتر دراسة متأنية وتحليل ما بها من نصوص مستمدة من الوثائق والدفاتر التى ترجع لعصر المماليك، سوف تغير معلوماتنا عن العصر،

إذا ما عقدنا مقارنة بين المعلومات التى نكتسبها من خلال الموجود فعلا من الوثائق، وما يمكن أن نصل إليه من التعرف على ما هو مدون بالدفاتر، إن هذه الدفاتر يمكن أن تسهم فى تقديم صورة مفصلة إلى حد بعيد عن وضع الحيازة الزراعية حتى نهاية العصر المملوكى، بما لذلك من دلالات اقتصادية واجتماعية، فرغم أن هذه المجموعة من وثائق العصر العثمانى فى مصر إلا أنها تحوى معلومات مهمة عن العصور السابقة بحيث تعد مصدرا مهما من مصادر دراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى فى العصور السابقة على الاحتلال العثمانى لمصر، خاصة فى عصر المماليك الجراكسة، إنه مصدرنا للتعرف على أشكال الحيازة الزراعية فى ذلك العصر، وعلى فئات الحائزين، والتوزيع الجغرافى لحيازاتهم، وعلى أصول هذه الحيازات وتطورها(٣٧)،كذلك نستطيع أن نعرف من هذه الدفاتر تفاصيل عن نظام الإدارة المالية، والإجراءات المتبعة فيه، فنعرف مثلا أن الرزق الإحباسية تمنح بموجب توقيع يصدر من الأمير الدوادر الكبير أو من السلطان، وفيما يلى نص من عشرات النصوص التى تمتلئ بها الدفاتر، وتكشف عن آلية منح الرزق فى ذلك العصر(٣٨):

ناحية أبسوج

رزقــة

إحباسية بالناحية على سبيل البر والصدقة باسم ستيته ابنة محى الدين عبد القادر بن ناصر الدين ابن ولى الدين المعروفة بزوجة جلال الدين بن الراوية بموجب توقيع طومان باى تاريخه رابع عشرين رمضان المعظم قدره وبركته سنة أحد وعشرين وتسعماية

فدن

ثلاثون

محدده

ومن الجدير بالذكر أن الدفاتر تحوى معلومات عن عصور أسبق من عصر المماليك، فالبيانات المدونة بها بعضها يرجع للعصر الفاطمى، مثل هذا النص(٣٩):

وقف ـــ

هبة الله بن أبى العمران موسى بن إسحاق الإسرائيلى طبيب الحضرة الإمام أبى على المنصور الحاكم بأمر الله بن الإمام العزيز بالله بت الإمام معد أبى عمر المعز لدين الله تعالى وأمير المؤمنين والحكيم الفاضل أبو العمران موسى بن أبو البركات يعقوب بن إسحاق الإسرائيلى طبيب المنتصر بالله وساير طوائف أهل البيت بمكاتيب شرعية

ما وقف ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

هبة الله موسى بن إسحاق المنهى بذكره بمكتوب رقا مخيطا تاريخه مستهل ربيع الأول سنة ٤٠٠ حسبما يشهد بذلك تبايع من بيت المال المعمور تاريخه ١٣ رجب سنة ٣٩٠

جمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــيع

البستان القديم الذى بآخره الدير المعروف بمزار نبى الله وكليمه موسى ابن عمران عليه السلام والتحية والإكرام بناحية فوه من أعمال البحيرة

مســــــــــــــــــــاحتها

طولا وعرضا بالقصبة الحاكمية بحدوده

وحقوقه ونخله وجميزه وساقيتها المركبة عليها

وسوره الأمر عليه من جهاته الثلاثة وبالجهة الرابعة

فيه من حقوق الدير المذكور وجدره

من ناحية أخرى فإن هذه الدفاتر تساعدنا على التعرف على أساليب الإدارة المالية فى التدوين أسلوب تحرير الدفاتر فى عصر المماليك ومسمياتها، فبالإضافة إلى تعرفنا على دفاتر الإجمال ودفاتر الجراكسة، تشير النصوص إلى دفاتر المربعات الشريفة فى أكثر من موضع، فجاء فى نص بدفتر خامس الغربية جيشى(٤٠):

بدفـــــــــتر

المربعات زمن الجراكسة الموجود بالخزاين العامرة

بالديوان الشريف

وجاء فى موضع آخر(٤١):

بالدفــتر

المربع بالجلد الأصفر

عن ما استقر عليه الحال فى أخر شهر شوال سنة ٧٧٧

عن زمن الأشراف شعبان بن حسين

يبقى فى النهاية أن هذه الدفاتر تساعدنا فى جلاء جزء من الغموض الذى يحيط بمصير الوثائق والدفاتر المالية فى عصر المماليك، وفى دحض الرواية الشائعة التى مفادها إن بعض الجراكسة قاموا بإحراق الدفاتر المالية وغيرها من الوثائق التى كانت بالقلعة، كى لا تقع فى أيدى الغزاة العثمانيين٤٢، فإن هذه الدفاتر دليلا قاطعا على عدم صحة رواية حرق المماليك لوثائقهم، فقد اعتمد كتاب الروزنامة فى العصر العثمانى على دفاتر الجراكسة عند تحريرهم لدفاتر الرزق الجيشية والإحباسية.

الهوامش

١ ـ قدمت هذه الدراسة فى صورتها الأولية إلى سمينار التاريخ العثمانى بكلية الآداب-جامعة القاهرة، فى دورته الثانية ١٩٩٥/١٩٩٦، فى شهر ديسمبر ١٩٩٥.

٢ ـ تستخدم دار الوثائق القومية فى مصر مصطلح "السجل" فى فهارسها للإشارة إلى جميع أنواع الوثائق التى تأخذ شكل المجلد، إلا أن المصطلح لا يطلق، وفقا لما اتفق عليه الكتاب الأقدمون، إلا على المجلدات التى تدون فيها أحكام القضاة وما يدور فى مجالسهم، وكذلك على بعض أنواع الوثائق المفردة الرسمية التى تصدر عن الخلفاء السلاطين؛ أنظر على سبيل المثال: البطليوسى (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد) ت. ٥٢١هـ: الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، القسم الأول، ص ١٨٥؛ أما المجلدات المستخدمة لتدوين المعاملات المالية فيطلق عليها اسم الدفاتر، وهو الاسم الذى نجده مدونا بوضوح على هذا النوع من المجلدات التى وصلت إلينا من عصور مختلفة؛ أنظر على سبيل المثال: دفتر القوصية جيشى، دفتر رقم ٥٠٥٦/٤٦٣٣/١٩، دار الوثائق القومية، ورقة ٥٧ ظ؛ دفتر خامس الغربية؛ دفتر رقم ٥٠٩٠/٤٦٢٢/٨، دار الوثائق القومية؛ كما أن اللوائح المنظمة لعمل دار المحفوظات منذ نشأتها الأولى فى عصر محمد على تحت اسم الدفترخانة، قد عرفت هذا النوع من الوثائق المجلدة باسم الدفاتر، أنظر مقتطفات من هذه اللوائح عند: مصطفى على أبو شعيشع: الأرشيف المصرى فى القرن التاسع عشر (الدفترخانة المصرية)، فى (دراسات فى الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية، ص ص ١٣٧-١٥٧)، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، د.ت.، ص ١٤٥ وص ١٤٨:١٥٠، ومن هنا، فإن المصطلح الذى ينبغى أن يستخدم فى وصف هذا النوع من أوعية المعلومات هو مصطلح الدفتر لا السجل.

٣ ـ تعد دار المحفوظات مصدرا أساسيا لمجموعات دار الوثائق القومية منذ إنشاء الأخيرة سنة ١٩٥٤، حيث نص القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق على أن تجمع فيها الوثائق التى كانت محفوظة فى عدة جهات فى مقدمتها دار المحفوظات العمومية، أنظر: محمود عباس حمودة: دليل دور الوثائق – مراكز التوثيق فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٢؛ مصطفى أبو شعيشع: المرجع السابق، ص ١٥٣؛ إبراهيم فتح الله أحمد: دار الوثائق القومية ودورها فى الحفاظ على التراث القومى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١.

٤ ـ بعد إنشاء دار الوثائق القومية سنة ١٩٥٤ استمرت كثير من الوثائق المالية فى دار المحفوظات التى تتبع وزارة المالية من الناحية الإدارية، باعتبار هذه الوثائق مستندات قد يُرجع إليها فى العمل، ويشير د. محمود عباس حموده إلى أن مجموعات جديدة من الوثائق قد نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق القومية فى منتصف الستينات من القرن الماضى، أنظر: محمود عباس حموده: المرجع السابق، ص ٣٦.

٥ ـ أنظر: دى فورتانييه (أرنو راميير): تقويم ووصف للنظام الأرشيفى ـ اقتراحات للتحديث، ترجمة: محمد محمد خضر (الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، العدد التاسع، يناير ١٩٩٨، ص ص ١٥٩–١٨٧) القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٧١–١٧٢.

٦ ـ أشار الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم إلى أهمية دفاتر الرزق الإحباسية فى دراسة النواحى الاجتماعية والاقتصادية بل والحياة الدينية فى العصر العثمانى،، أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

(١٥١٧-١٧٩٨)، فى (فصول من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، ص ص ١٥-٤٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٩-٢٠؛ كما ذكرت الدكتورة ليلى عبد اللطيف أن دفاتر الرزق من أهم الدفاتر الصادرة عن ديوان الروزنامة، وحددت عددها بأربعة دفاتر للرزق الإحباسية، وقالت أن هذه الدفاتر تسجل الكثير من المعلومات عن أصول الرزق من العصر المملوكى، أنظر: ليلى عبد اللطيف: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٤؛ واستعان عدد من الباحثين فى دراساتهم الأكاديمية ببعض هذه الدفاتر؛ أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦؛ محمد عفيفى عبد الخالق عفيفى: الأوقاف ودورها فى الحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١؛ عماد بدر الدين أبو غازى: فى تاريخ مصر الاجتماعى ـ تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠؛ هذا وقد قام الباحث الفرنسى نيقولا ميشيل بدراسة مجموعات الدفاتر المالية للعصر العثمانى، ونشر إلى الآن دراستين مهمتين حول هذه المجموعات، وتعد هاتان الدراستان من أهم ما قدم فى السنوات الأخيرة من دراسات تتناول المصادر الوثائقية للعصر العثمانى فى مصر، وكانت الدراسة الأولى عن دفاتر الجسور:

MICHEL (Nicolas): Les Dafatir al-gusur, source pour l'histoire du reseau hydraulique de l'Egypte ottomane, Annales Islamologiques (XXIX), IFAO, Le Caire, 1995, p.p. 151-168.

أما دراسته الثانية فكانت لنظام الرزق الإحباسية، استنادا إلى هذه الوحدة الأرشيفية:

MICHEL (Nicolas): Les Rizaq ihbasiyya, Terres agricoles en main-morte dans L'Egypte mamelouke et ottomane - etude sur les Daf-atir al-ahbas ottomans, ,Annales Islamologiques (XXX), IFAO, Le Caire, 1996, p.p. 103-198.

٧ ـ كان ديوان الروزنامه فى مصر فى العصر العثمانى يتولى جمع موارد الولاية وإنفاقها، وقد بدأ قلما من أقلام الديوان الدفترى ثم أصبح ديوانا مستقلا فى القرن السابع عشر، واتسعت اختصاصاته وأضحى أهم أجهزة الإدارة المالية؛ لمزيد من التفاصيل حول الروزنامه، أنظر: شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية، (مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية، المجلد الرابع الجزء الأول، مايو ١٩٣٦، ص ص ١-٧٠) القاهرة، ١٩٣٦، ص ص ٢٥-٣٣؛ قانون نامه مصر " الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر"، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، مادة ٢٧؛ حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨ (فى: المجمل فى التاريخ المصرى، ص ص ٢٣١-٢٤٨) مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر، القاهرة، ١٩٤٢، ص ص ٢٦١-٢٦٣؛ عبد السميع سالم الهراوى: لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٧٨؛ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، مادة: أفندى و مادة: الروزنامه؛ ليلى عبد

اللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٢٩٧-٣٧٤؛ أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة أثناء الحكم العثمانى لمصر (١٠٦٩-١٢٥٢هـ / ١٦٥٨-١٨٣٦م) دراسة أرشيفية وباليوجرافية ودبلوماتية، رسالة دكتوراه غير منشورة تحت إشراف: أ.د. مصطفى أبو شعيشع وأ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠ وما بعدها؛ أمنية محمد رشاد عامر: نظام الالتزام - التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة (الروزنامة - الحولية المصرية للوثائق، العدد الأول، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٦٩-٢٧٠؛ أنظر كذلك:

SHAW (Stanford J.): The Financial and Administrative Organization and Development of Ottman Egypt (1517-1789), Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1961, pp. 339-345.

وحول مكونات المجموعة الأرشيفية للروزنامة، أنظر: أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة، ص ص ٣٩-٤٠.

٨ ـ حول ضم وثائق الروزنامة إلى إدارة الوثائق الخاصة أنظر: محمود عباس حموده: المرجع السابق، ص ٣٧؛ جمال الخولى: مدخل لدراسة الأرشيف، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٢٦.

٩ ـ تنقسم مجموعات الوثائق فى دار الوثائق القومية الآن إلى ست مجموعات رئيسية، تسمى كل مجموعة منها إدارة، وقد كان عدد هذه الإدارات خمس إدارات؛ هى: إدارة الوثائق السيادية وإدارة وثائق الإنتاج وإدارة وثائق الخدمات وإدارة وثائق المحليات وإدارة الوثائق الخاصة، وقد أضيفت إلى هذه الإدارات مؤخرا إدارة سادسة هى إدارة وثائق المحاكم، نقلت إليها سجلات المحاكم المحفوظة بالدار وكذلك الوثائق المفردة

الخاصة بالمحاكم، لمزيد من التفاصيل حول الإدارات الخمس الأصلية وما تحويه كل منها من وثائق، أنظر: محمود عباس حموده : المرجع السابق، ص ص٣٠-٤٥. زين العابدين شمس الدين نجم: دار الوثائق المصرية فى ثلاثين عاما (المؤرخ المصرى، العدد الثانى، يوليو ١٩٨٨، ص ص ٢٠١-٢٢٤) قسم التاريخ - كلية الآداب ح جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢١٧-٢١٨.

١٠ ـ حول مكونات ديوان المالية أنظر: أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة، ص ٣٩.

١١ ـ حول مجموعات إدارة الإنتاج، إنظر: محمود عباس حموده: المرجع السابق، ص ٥٠؛ وأمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامه، ص ص ٣٨-٣٩.

١٢ ـ أنظر: أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامه، ص ٣٩.

١٣ ـ لم ينته إلى الآن ترتيب مجموعات إدارة الإنتاج ووصفها وصفا أرشيفيا، ومن هنا فإن تحديد مكونات المجموعات الأرشيفية ما زال غير نهائى، هذا وقد بدأت دار الوثائق القومية مؤخرا فى مشروع متكامل لحصر وثائقها ووصفها وصفا أرشيفيا مفصلا، مع إعداد فهارس محسبة لها.

١٤ ـ يتفق هذا الترتيب مع ما طبقته د. أمنية عامر فى دراستها لمجموعة دفاتر الالتزام، التى تنتمى هى الأخرى لمجموعة الروزنامة، أنظر: أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة، ص ٤٠؛ وهو تطبيق مستمد من:

COOK (Michael) ; MARGARET (Procter): A Manual of Archival Description, 2nd., ed., Gower publishing company Ltd., England, 1989, pp.14-21.

١٥ ـ تختلف وجهات النظر حول علاقة الترتيب فى الأرشيف القومى بالهيكل الإدارى للجهات المنشئة والمتلقية للوثائق وبنظام الحفظ الأصلى بها، ففى الوقت الذى كانت فيه الرؤية التقليدية لا تميل إلى هذا الربط بالضرورة وتحبذ الترتيب وفقا للوظائف الإدارية وليس وفقا للهياكل الإدارية، فإن الاتجاهات الحديثة تميل أكثر إلى الالتزام بهذه الهياكل فى عمليات الترتيب، أنظر وجهتى النظر فى: حسن على حسن الحلوة: علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٢٦-٢٧؛ محمد محمد خضر: مقدمة لدراسة علم الأرشيف - الإجراءات الفنية (الروزنامة - الحولية المصرية للوثائق، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ص١-٢٨) دار الوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١.

١٦ ـ أنظر وجهة نظر نيقولا ميشيل الذى توصل إلى أن تحرير هذه الدفاتر يرجع إلى سنة ١٥٥٠م:

MICHEL (Nicolas): Les Rizaq ihbasiyya, p.105.

١٧ ـ حول تسجيل الرزق فى الدفاتر فى بداية العصر العثمانى، أنظر: قانون نامه مصر، مادة ٤٥؛ وحول وجود هذه الدفاتر لدى ديوان الروزنامة وقت إنشاء الدفترخانه فى القرن التاسع عشر أنظر: مصطفى أبو شعيشع: المرجع السابق، ص ١٤٦.

١٨ ـ أنظر: أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، مادة: الروزنامه.

١٩ ـ من أمثلة وثائق الوقف من بيت المال فى الأرشيفات المصرية: الوثيقة ٨٨٩ ق أوقاف، وثيقة وقف السلطان قايتباى بتاريخ ٢٥ ذو الحجة سنة ٨٨١هـ؛ دفتر أول الأشمونين جيشى، الدفتر رقم ٥٠٦٠/٤٦٢٥/١١، دار الوثائق القومية، ورقة ١٦١ظ؛ دفتر الغربية إحباسى، دفتر رقم

٥٠٤٦/٤٦٣٧/٢٣، دار الوثائق القومية؛ وحول هذا الموضوع، أنظر: محمد محمد أمين، وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط (المجلة التاريخية المصرية، مج ٢، ١٩٧٥، ص ص ٣٥٦-٣٥٨.

٢٠ ـ أنظر على سبيل المثال: دفتر أول البهنساوية إحباسى، دفتر رقم ٣/١٠٥/٤٦١٨/١، ورقة ٢١ظ، ٢٦ظ، ٢٧ و، ٤٥ظ، ٦٩و،٧٤و،١٠٨و؛ وأنظر كذلك: عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة بيع (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج ١٩، ع٢، ديسمبر ١٩٥٧، ص ١٧٤-١٧٥ تعليق ٣٢؛ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠،ص ص ١٠٨-١١٠.

٢١ ـ رغم أن الأصل هو أن حائز الرزقة هو مجرد منتفع بريعها وليس مالكا للأرض، ولا يحق له التصرف فيها، إلا أن هناك وثيقة ترجع إلى ١٥ ربيع الثانى سنة ٩٢٢هـ (الوثيقة ٧٦١ج أوقاف) باع فيها الخليفة العباسى المتوكل على الله رزقة تخصه إلى ابنته، أنظر نص الوثيقة فى: محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩-٩٢٢هـ / ٨٥٣-١٥١٦م) مع نشر وتحقيق تسعة نماذج، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٣٥٣-٣٦٤.

٢٢ ـ أنظر: عماد بدر الدين أبو غازى: المرجع السابق، ص ص ١٠٣-١١٦.

٢٣ ـ دفتر أول البهنساوية إحباسى، دفتر رقم ٣/١٠٥/٤٦١٨/١، أنظر لوحة رقم ١.

٢٤ ـ دفتر ثالث الغربية إحباسى، دفتر رقم٢٣ /٥٠٤٦/٤٦٣٧؛ ورقة ١٠٠ وجه، أنظر لوحة رقم ٢.

٢٥ ـ نصت اللائحة الثانية للدفترخانة، والتى صدرت عام ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م)، على احتفاظ مصلحة الروزنامجة بأنواع متعددة من الدفاتر التى تستخدم فى العمل اليومى، ومنها دفاتر مساحة الأراضى وعدم تسليمها للدفترخانه، أنظر: مصطفى أبو شعيشع، المرجع السابق، ص ١٤٦ وص ١٥١؛ وبالتالى فقد استمرت هذه الوثائق فى حيازة ديوان الروزنامة لم تنقل إلى ....

٢٦ ـ حول أسلوب الحفظ فى الدفترخانه أنظر: مصطفى أبو شعيشع: المرجع السابق، ص ١٤٥ وص ١٥٠؛

ABBAS, Raouf: Cairo: Its Archives and History; in (ARCHIVES AND THE METROPOLIS), Edited by: M. V. Roberts, Guildhall Library, London, 1998, pp.180-181.

أنظر لوحة رقم ٣، صفحة الفهرس فى دفتر خامس الغربية جيشى وعليها بيانات الحفظ بدار المحفوظات.

٢٧ ـ بذل نيقولا ميشيل جهود كبيرة فى محاولة إعادة ترتيب الدفاتر نظريا، وقد نجح فيها إلى حد بعيد؛ أنظر:

MICHEL (Nicolas): Les Rizaq ihbasiyya, pp.150-166.

٢٨ ـ دفتر رقم ١٢٠٦ روزنامة.

٢٩ ـ أنظر لوحة رقم ٤.

٣٠ ـ الأرقام الدالة على المساحات مدونة فى الدفاتر بأسلوب الاختصارات الذى كان متبعا فى الإدارة المالية فى مصر منذ عصور سابقة على العصر العثمانى، ولتفسير هذه الاختصارات أنظر:

MICHEL (Nicolas): Les Rizaq ihbasiyya, p.130.

وقد اتبع كتاب الإدارة المالية فى عصر المماليك نفس أسلوب الاختصارات، وهناك نماذج متعددة لها فى الإيصالات الصادرة عن بيت المال، أنظر نماذج لها فى: عماد بدر الدين أبو غازى: دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة تحت إشراف أ.د. عبد اللطيف إبراهيم، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨١.

٣١ ـ الدفتر رقم ١٠٩٤/٤٦١٦/١ مصنف باعتباره دفتر شبين الكوم جيشى.

٣٢ ـ أنظر لوحة رقم ٥.

٣٣ ـ هذه العبارة ومثيلاتها مدونة من أسفل إلى أعلى، أنظر لوحة ٥ ولوحة ٦.

٣٤ ـ أنظر لوحة رقم ٦.

٣٥ ـ هذا الدفتر مصنف باعتباره دفتر محاسبة أوقاف بينما هو صفحات من دفتر للرزق.

٣٦ ـ أنظر: عماد بدر الدين أبو غازى: وثائق بيت المال ف الأرشيف المصرى (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج ٥٧، ع٤، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ١٣٥-١٧٩) وحدة النشر العلمى - كلية الآداب - جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٣٩-١٤٩.

٣٧ ـ أنظر: عماد بدر الدين أبو غازى:تطور الحيازة الزراعية فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة (المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٩، ١٩٩٦، ص ٤٣-٤٧.

٣٨ ـ دفتر أول البهنساوية إحباسى، ٣/١٠٥/٤٦١٨/١، ورقة ٥ وجه.

٣٩ ـ دفتر رقم ١٠٩٤/٤٦١٦/١، ورقة ٣٠ ظ.

٤٠ ـ دفتر رقم ٥٠٩٠/٤٦٢٢/٨، ورقة ٢٣٧ظ.

٤١ ـ دفتر القوصية جيشى، دفتر رقم ٥٠٥٦/٤٦٣٣/١٩، ورقة ٥٧ظ.

٤٢ ـ مصدر هذه الرواية هو حسين أفندى الروزنامجى وعنه نقلها علماء الحملة الفرنسية، أنظر: شفيق غربال: المرجع السابق، ص ص ٤٠-٤١؛ استيف: النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، وصف مصر، الترجمة الكاملة، مج٥، ترجمة زهير الشايب، ط١، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦١.